السيد محمد الصدر ومواقفه الوطنية والقومية
(١٩٢٢ـ ١٩٥٦)

ا.م.د. فلاح حسن حمادي
كلية التربية الأساسية/جامعة ميسان

م.د. ثامر مكي علي
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

المقدمة :

تناولنا في بحث سابق السيد محمد الصدر دراسة في دوره السياسي والإداري في العراق (١٨٨٣ـ ١٩٢٢)*، حيث كان له دور سياسي في حقبة مهمة من تاريخ العراق المعاصر تعرض فيها العراق للاحتلال البريطاني (١٩١٧ـ ١٩٢٠) فهو أحد مؤسسي حزب حرس الاستقلال ، وأحد زعماء ثورة العشرين

استعرض هذا البحث دوره السياسي في مجلس الأعيان العراقي (١٩٢٥ـ ١٩٥٦) ، إذ كان اثناء هذه الحقبة أما عضواً (١٩٢٥ـ ١٩٢٩) أو رئيساً لمجلس الاعيان (١٩٢٩ـ ١٩٥٦) وبعد استقالة وزارة صالح جبر ١٩٤٨، فضلاً عن رفض الأحزاب السياسية تشكيل أرشد العمري الوزارة فقد كلفه الوصي عبد الآله بتشكيل وزارة جديدة

دور السيد محمد الصدر في مجلس الأعيان[١] :

كان أول اجتماع لمجلس أعيان الامة بنوابها واعيانها في السادس عشر من تموز ١٩٢٥[٢] . فعين السيد محمد الصدر عضواً في مجلس الأعيان ، وانتخب رئيساً للمجلس على أثر وفاة رئيسه الأول يوسف السويدي في عام ١٩٢٩. فنهض بأعباء الرئاسة في الثاني من تشرين الثاني ١٩٢٩ الى السابع والعشرين من شباط ١٩٣٧ ، ثم من الثالث والعشرين من كانون الاول ١٩٣٧ الى كانون الاول ١٩٤٢، ومن السابع من شباط ١٩٥٣ الى نهاية تشرين الثاني ١٩٥٥، وقد أستمر منصبه حتى وفاته[٣] . وبخصوص الاسئلة التي توجه من اعضاء الأعيان الى الوزراء فقد حدد النظام الداخلي لمجلس الأعيان ، بأن يكون السؤال تحريرياً يقدمه العضو الى رئيس المجلس ، يتضمن اسم الوزارة ونص السؤال الذي يراد توجيهه الى الوزير المسؤول ، ويصرح في السؤال ماذا يريد أن يكون الجواب تحريراً أوتقريراً وينشر في نهاية المحضر[٤] .ويجب أن يكون السؤال متعلقاً بأمر واقع يقصد به الاطلاع عليه، أو تدارك إصلاحه ولايجوز ان يتضمن السؤال طلب رأي الوزير في قضية لم تقع، او في مسألة مقترحة او نظرية ولاتجري المذكرة على السؤال وعلى جوابه[٥] . وللسائل ان يورد أسئلة يستوضح فيها بعض النقاط الواردة في جواب الوزير ، على ان تكون الأسئلة ناشئة في الجواب ، وله بعد ذلك ان يبدي ملاحظاته بأيجاز على جواب الوزير[٦] ويجوز للوزير ان لايجيب عن السؤال الموجه اليه ، اذا كان فيه كتمان الأمر صيانة للمصلحة العامة ، ويجوز له ايضاً ان يجيب على السؤال الداخل في النهاج ، وان عدل السائل عن توجيه السؤال اذاً وجه الوزير ان في اعطاء الجواب مصلحة عامة[٧] . ويستثنى من احكام ذلك الأسئلة عن الميزانية وفصولها في اثناء تدقيق الميزانية وفصولها .

لم يكن أمر الأجابة او عدمها امر يرتاح له الاعيان ، لذلك اقترح السيد محمد الصدر عام ١٩٢٥، بما أن مجلس الأمة هو موضوع ثقتها وهو المثل الأعلى في تقرير مقدرات البلاد ، فأعطاء الصلاحية للوزير بان لايرد على أي سؤال بدون قيد أو شرط بمجرد ادعائه انه لايرد بدعوى الكتمان يضعف من قدر

المجلس وقد تكون هناك بعض الأمور السياسية التي يجب كتمانها صيانة للمصلحة العامة ، ولكن لا يمكن ان نعتبر أنه يحق له الأعتذار عن الرد عن كل سؤال بداعي الكتمان . وقد حصل هذا الأقتراح على موافقة الأكثرية في مجلس الأعيان[٨].

أسهم البعض من الأعيان في أحداث انتفاضة عام ١٩٤١، فلما ترأس العين علوان الياسري اجتماع مجلس الأمة في العاشر من نيسان ١٩٤١، الذي عزل الوصي عبد الآله وانتخب الشريف شرف وصياً على العرش ، حضر الأجتماع المذكور جميع الأعيان عدا ، السيد محمد الصدر ، وجلال بابان ، ومحمود صبحي الدفتري ، ومصطفى العمري ومحمد رضا الشبيبي[٩] . وفي أحداث الأول والثاني من حزيران عام ١٩٤١ ، التي أطلق عليها مصطلح (الفرهود) والتي تزامنت مع يوم عودة الوصي عبد الآله إلى بغداد في الأول من حزيران ، فخرج عدد كبير من اليهود لإستقباله وصادف هذا اليوم ايضاً احتفال الطائفة اليهودية بعيد الأسابيع . وكان هؤلاء اليهود فرحين وكان الجمهور الهائج يعتبر اليهود رمزاً للتحالف اليهودي البريطاني، حيث انتشرت الشائعات بأن الأنكليز يريدون تشكيل حكومة يهودية[١٠]. وجراء هذا الأختلاف في الآراء والمواقف حدثت مشادة كلامية بين يهودي ومسلم لم تلبث أن تطورت إلى قتال ، وانتشرت اعمال النهب والسلب ، وانقلبت إلى فوضى كادت تعم جميع أنحاء البلاد، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع التي راح ضحيتها أعداداً ليست قليلة من المسلمين واليهود ، ولم تنته إلا بتدخل الجيش وفرض حظر التجوال[١١].

تجاوز يهود العراق هذه الاحداث رغم الفزع الذي ظل يساورهم ، عزائهم في ذلك موقف المواطنين المسلمين الذين سعوا إلى حمايتهم وحماية اموالهم استجابة لدعوات علمائهم الذين وقفوا موقفاً مشرفاً من قضيتهم ، فأصدر السيد محمد الصدر تعليمات إلى وسائل الأعلام للتميز بين الصهيونية وبين يهود العراق[١٢].

ومن الطريف أنه اذا رفعت وزارة العدلية إرادة ملكية للهيأة النيابية في حالة غياب الوصي عبد الآله تقضي بتنفيذ عقوبة الإعدام على شخص من المجرمين ، فأنه يرفض توقيعها ويأمر بحفظها وعرضها على الوصي عبد الآله بعد عودته من الخارج ، وذلك لعدم ثقته بالمحاكم لأنها تستند إلى أقوال الشرطة ، فيقول : " أنا أعلم كيف ان بأمكان الشرطة ان تتلاعب بالوقائع او لابد اننا سمعنا ببراءة اشخاص اعدموا بعدما ظهر الفاعلون الحقيقيون" ، وكان يعلل ذلك ايضاً " أريد أن اكون مرتاح الضمير لأني لاأريد ان اوقع على أمر أنا غير مقتنع بصحته "[١٣].

أن المثل الانموذج الذي يوضح قدرة مجلس الأعيان على مواجهة الوزارة والاسهام في اسقاطها هو ذلك الموقف الذي وقفه بعض أعضاء مجلس الأعيان ضد وزارة توفيق السويدي المؤلفة في الثالث والعشرين من شباط ١٩٤٦، فيذكر مصطفى العمري في يومياته :" يوم ٢٣ مايس ١٩٤٦ ، انه عندما اجتمع الأعيان للنظر في لائحة الميزانية المؤقتة أتفقت أنا وحمدي وغنيمة والبصام وعبد المهدي وأرشد والشيخ أحمد ، على عدم الحضور لكي لايحصل النصاب"[١٤] ، وكانت الغيابات عالية إذ تغيب (١٧) عيناً من الاجتماع ، وكان من بين الغياب السيد محمد الصدر[١٥].

ويذكر العين صادق البصام ، ان عدم اكتمال النصاب كان مبعثه الأول تأخير الوزارة تقديم الميزانية مما أضطر مجلس الأعيان إلى عدم التعاون معها لإسقاطها ، ولكن واقع الحال ان سبب اضراب الأعيان يرجع إلى عدم تجاوب الاعيان مع سياسة الوزارة الرامية الى اطلاق الحريات الدستورية خشية من ان تكون لهذه الاحزاب قواعد شعبية واسعة . وبالفعل أستقالت وزارة توفيق السويدي في الثلاثين من آيار ١٩٤٦[١٦].

أما في مجال السياسة الخارجية ، مرت العلاقات بين العراق النجدية بمراحل من التوتر كانت أسبابه الى:

١- المشاكل الحدودية بين البلدين، والاعتداءات المتكررة بالرغم الوضع الداخلي الذي كان يعيشه العراق.

٢- عدم التزام حكام نجد ببنود الكثير من الاتفاقيات الدولية المعقودة معهم.

٣- كما كان للمشاكل التي تواجهها العشائر المنقسمة على أساس أماكن تواجدها بين البلدين دور في اذكاء هذا التوتر.

٤- فضلاً عن قيام آل سعود باغتصاب حكم العائلة الشريفية بمساعدة بريطانية[١٧] .

بدأت مناقشات مجلس الأعيان بعرض العلاقات بين العراق ونجد والحجاز منذ الاجتماع الاول للمجلس عام ١٩٢٥ ، فقد اقترح ان يعلن حداداً واستنكاراً لضرب الوهابيين قبة الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم)ووصفه بأنه عمل لم يسبق له مثيل في التاريخ وقد وافق المجلس على ذلك . وقد شغلت مسألة ضرب الوهابيين قبر الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم) مناقشات الأعيان والرأي العام والحكومة العراقية ، وأوضح السيد محمد الصدر إن الحداد الذي اظهره مجلس الأمة في الصمت خمسة دقائق ليس بالأمر الكافي لأداء واجب الأسلام . ولايمكن إقناع رجل مسلم عرف نفسه بالصمت خمسة دقائق امام هدم تلك الآثار الخالدة ، وطلب ارسال برقيات احتجاج على أعمال ابن سعود إلى المجالس النيابية في الحكومات والجمعيات الإسلامية[١٨].

وزارة السيد محمد الصدر :

في الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٩٤٨ ، وقع صالح جبر[١٩]رئيس الوزراء العراقي مع بيفن (Beven) وزير الخارجية البريطاني معاهدة بورتسموث[٢٠] ، وكان الهدف منها تعديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية عام ١٩٣٠ ، غير ان المعاهدة الجديدة كبلت العراق بقيود اضافية لذلك قوبلت بالرفض من جميع فئات الشعب العراقي الذي عبر عن ذلك بانتفاضة شعبية شارك فيها المثقفون والطلاب فضلاً عن الاحزاب السياسية[٢١]وبلغت الأحداث في بغداد حد الأزمة التي سميت بالوثبة ، فأضطر صالح جبر للأستقالة[٢٢].

أعقب استقالة وزارة صالح جبر سلسلة من الاتصالات لتشكيل الوزارة الجديدة، فأقترح الوصي عبد الآله في بداية الأمر على السيد محمد الصدر تشكيل الوزارة ، الا انه رفض ذلك[٢٣].

والظاهر انه كان يخشى عدم التمكن من أعادة الأوضاع الى حالتها الطبيعية . فعهد الوصي الى أرشد العمري[٢٤]تأليف الوزارة ، ولكن الاحزاب السياسية العلنية (الوطني الديمقراطي، الأستقلال ، الأحرار) التي عرفت في شخصية ارشد العمري العنف ومقاومة الحريات الديمقراطية عقدت اجتماعاً فيما بينها وقررت العمل على احباط محاولة ارشد العمري لتأليف الوزارة ، وأصدرت بياناً تضمن الغاء معاهدة بورتسموث وحل المجلس النيابي القائم وأجراء انتخابات جديدة حرة ، وافساح المجال للنشاط الحزبي[٢٥] . وكما اسرع ممثلوا الأحزاب السياسية العلنية الى الاجتماع واتفقوا على ضرورة اقناع السيد محمد الصدر بقبول تأليف الوزارة[٢٦] . وعلى هذا الاساس اتصلوا بعبد العزيز القصاب رئيس المجلس النيابي ، والذي كان وسيطاً بين القصر والسيد محمد الصدر وابلغوه بأن الاحزاب لا توافق على وزارة يؤلفها ارشد العمري بل يؤيدون وزارة يؤلفها الصدر ، ويبدو ان السيد محمد الصدر وافق على التكليف بعد ان عزز موقفه بموافقة الاحزاب السياسية ويقال انه اشترط لتأليف الوزارة رفض معاهدة بورتسموث وحل المجلس النيابي ، وتأجيل تعديل المعاهدة واطلاق حرية الصحافة وان يكون له اختيار الوقت للأستقالة من الحكم[٢٧].

ألف محمد الصدر وزارته في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٨[٢٨] ، أشترك فيها حزب سياسي واحد هو الاستقلال ولم يشترك فيها حزب الوطني الديمقراطي والاحرار على الرغم من دعوة الأخير الى الأشتراك في الوزارة اذ كان رئيسه سعد صالح غير مطمئن الى تنفيذ مطاليب الأحزاب[٢٩]. وفي اثناء حفلة الاستيزار حاول الوصي عبد الآله تقوية موقفه بتقديم ورقة بأستقالته من منصب الوصاية مما ادى الى الألحاح الشديد عليه بالبقاء وبأنه "سيد البلاد" وهذا ما كان يريده الاستقالة فحسب[٣٠] .

كان أول عمل قامت به الوزارة رفض معاهدة بورتسموث اذ اجتمع الوزراء لعدة مرات لدراسة المعاهدة ، واتفق الجميع على رفضها عدا عمر نظمي وزير العدلية الذي عارض بحجة ان هذه القضية من القضاياا الدولية الخطيرة التي تترتب عليها نتائج وخيمة[٣١]. وقوبل رفض المعاهدة بارتياح من قبل الاوساط الوطنية عبرت عنه الصحف الوطنية والحزبية.كما اتخذت الوزارة قراراً بتأليف لجنة للقيام بالتحقيق عن حوادث الوثبة ، وتعطيل مجلس الامة لمدة خمسين يوماً والسماح باصدار الصحف المعطلة[٣٢]. كما قررت الوزارة السعي لتوفير الغذاء والكساء للشعب واستيراد ماتحتاجه اليه البلاد والاهتمام بالقضية الفلسطينية ومعالجة المشاكل الاخرى التي تفتقر اليها البلاد الى معالجتها[٣٣].

قامت الوزارة بحل المجلس النيابي في الثاني والعشرين من شباط ، وقد عارض عمر نظمي حل المجلس النيابي كما سبق وان عارض رفض معاهدة بورتسموث ولهذا قدم استقالته واستقال جميل المدفعي وزير الداخلية . فعدلت الوزارة لأول مرة في الرابع من آذار ١٩٤٨ بتعيين نصرت الفارسي الوزير بلا وزارة وزيراً للداخلية ونجيب الراوي وزيراً لشؤون الاجتماعية ووزيراً للعدلية و داود الحيدري الوزير بلا وزارة وزيراً للشؤون الاجتماعية ، وعند وفاة وزير الخارجية حمدي الباجةجي عدلت الوزارة ثانية في الثلاثين من آذار بتعين نصرت الفارسي وزيراً للخارجية ، واسندت وزارة الداخلية وكالة الى مصطفى العمري[٣٤].

شهدت وزارة السيد محمد الصدر منذ اليوم الاول لتشكيلها مظاهرات جماهيرية تطالب بمحاكمة صالح جبر ونوري السعيد واعدامهما ، والتحقيق مع الذين أسهموا في أطلاق الرصاص على المتظاهرين ، ولم تقتصر المظاهرات على بغداد وانما شملت مدن أخر من البلاد كالنجف وكربلاء والديوانية، كما شهدت الإضرابات العمالية الاقتصادية والسياسية والتضامنية واصبح نضال العمال محور النضال الوطني والديمقراطي في البلاد . وفي الرابع عشر من نيسان ١٩٤٨ عقد أول مؤتمر طلابي ، وساهم الطلاب بفعالية ونشاط في أحداث الوثبة ، وشكلت لجان طلابية في بعض المعاهد والكليات والمدارس الثانوية . كما تقرر تشكيل "اتحاد الطلبة العراقي العام" واقر فيه المناهج والنظام الداخلي للأتحاد الذي تبنى مطالب وطنية عامة ودعى الى توسيع الاقسام الداخلية ومساعدة الطلاب وزيادة عدد البعثات العلمية وعدم حصرها في بلدان معينة[٣٥].

أصبحت القضية الفلسطينية محور السياسة العربية منذ الحرب العالمية الاولى وبعد ان اصدر بلفور وعده المشهور في الثاني من تشرين الثاني ١٩١٧ ، والذي نص على انشاء وطن قومي لليهود . اذ ساند العراق قبل الحرب العالمية الثانية القضية الفلسطينية، حيث أيد الشعب العراقي الثوار الفلسطينين اثناء ثورتهم (١٩٣٦- ١٩٣٩) ووقفوا ضد الانتداب البريطاني وضد الهجرة اليهودية الواسعة الى فلسطين ، وتطوع عدد كبير من الشباب العراقي للجهاد في فلسطين ومساندتها مادياً ومعنوياً . وبعد الحرب العالمية الثانية اجيزت في العراق خمسة احزاب سياسية (الاستقلال ، الاحرار، الوطني الديمقراطي، الاتحاد الوطني، الشعب) تبنت في منهاجها القضية الفلسطينية كقضية قومية ودعت الى انشاء دولة فلسطينية مستقلة موحدة[٣٦].

وفي التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٧، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بأغلبية (٣٣) صوتاً ضد (١٣) صوت وامتناع عشر دول عن التصويت على مشروع تقسيم فلسطين إلى دولتين فلسطينية ويهودية على ان تقوم على تنفيذه لجنة مؤلفة من خمسة اعضاء ، وكانت امريكا وفرنسا والاتحاد السوفيتي من بين الدول التي أيدت قرار التقسيم.

قوبل قرار التقسيم باستنكار واسع في جميع ارجاء الوطن العربي ، وفي بغداد خرجت مظاهرات كبيرة احتجاجاً على قرار التقسيم وتنديداً بمواقف الدول الكبرى التي ايدت المشروع . واصدرت الاحزاب العلنية بيانات استنكرت فيها قرار التقسيم ، واخذت الصحف الحزبية والصحف الاخرى تطالب بوجوب وضع الخطط العملية لأنقاذ فلسطين والوقوف بوجه تنفيذ قرار التقسيم[٣٧].

وعقدت اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية اجتماعاً في العاشر من نيسان ١٩٤٨، ومثل العراق في اجتماعات اللجنة وفد برئاسة وزير الخارجية نصرت الفارسي ومعه نجيب الراوي وزير العدلية . وقد بحثت اللجنة وضع العرب في فلسطين ، وانتقد اعضائها العراق والسعودية لأنهما تاخرا في تقديم الأسلحة الى المجاهدين الفلسطينين ، وطالبوا العراق بأرسال لواء من الجيش العراقي ليرابط في حدود فلسطين من ناحية شرق الأردن[٣٨] .

انتقد الشعب العراقي ومنظماته السياسية الحكومة لتباطئها في ارسال الجيش الى فلسطين، وخرجت مظاهرات صاخبة ، فألقى السيد محمد الصدر كلمة وعد فيها بتنفيذ مطاليب المتظاهرين التي تضمنت أرسال الجيش العراقي إلى فلسطين ، وإرجاع نظام الفتوة في المدارس وتدريب الطلاب تدريباً عسكرياً . وبدأ العراق في أرسال قواته الى فلسطين في الثامن والعشرين من نيسان ١٩٤٨، تنفيذاً لقرار الجامعة

العربية القاضي بالتدخل العسكري في فلسطين من اجل انقاذها من الصهاينة والوقوف بوجه قرار التقسيم ولمنع انتشار الاضطراب والفوضى لزوال الانتداب وعدم قيام سلطة شرعية تخلفه[٣٩].

رشح نور الدين محمود لتولي قيادة الجيش العراقي ، وقيادة الجيوش العربية العامة ، ثم وضعت اللجنة العسكرية خطة لدخول الجيوش العربية الى فلسطين وطرق تحركاتها ، وأبلغت الحكومات العربية تحديد الأعداد، ونوع القوة التي يجب على كل حكومة أرسالها للمشاركة في المرحلة الأولى من عملية التحرير، وكان نصيب العراق من هذه القوى لواء مدرع واحد مع فوجين أو ثلاثة من الجنود المشاة.

وهكذا أستمرت المعارك في الجبهات المختلفة إلى ان قرر مجلس الأمن عقد الهدنة الأولى ووقف القتال بين العرب والصهاينة .وقد قرر ممثلوا الحكومات العربية قبول الهدنة بالإجماع[٤٠].

كانت وزارة السيد محمد الصدر قد عطلت مجلس الأمة في الأول من شباط ١٩٤٨ ، لمدة خمسين يوماً .وفي الثاني والعشرين من شباط أصدرت قراراً بحل المجلس النيابي والدعوة لإجراء انتخابات جديدة . وقد قررت الأحزاب العلنية والسرية بالأشتراك في الانتخابات الجديدة . وكانت الانتخابات بمثابة صراع بين الأحزاب السياسية وكتلة (صالح جبر ونوري سعيد) التي أخذت تنشط لخوض الأنتخابات معتمدة على أموالها الطائلة التي تنفقها ذات اليمين وذات الشمال وعلى ذلك القدر المتبقي لها من النفوذ[٤١].

بدا النشاط الأنتخابي في أوائل شهر نيسان وأخذت الأحزاب السياسية تعقد اجتماعاتها الأنتخابية المتوالية التي طالبت باطلاق الحريات الديمقراطية وتطبيق إحكام الدستور . اما اقطاب داعمي معاهدة بورتسموث فقد اعتمدوا على العشائر ، فعقد مؤتمر لرؤساء العشائر في مدينة الديوانية وقرروا فيه السعي لتحقيق أماني البلاد الوطنية ، والأخلاص للعرش الهاشمي وعدم التفريق بين الطوائف[٤٢]. وعقب هذا المؤتمر تصاعدت الحركات العشائرية وأخذ روؤساء العشائر يدخلون المدن بأسلحتهم ، وبلغت الحركات العشائرية ذروتها في بغداد في الثالث عشر من آيار ١٩٤٨ ، حيث وقعت صدامات أثناء انتخابات منطقة الكرخ محلة الدوريين بين أنصار حزب الأستقلال وأكثريتهم من الطلاب وبين العشائر المسلحة من أنصار شاكر الوادي وزير الدفاع في حكومة صالح جبر السابقة . وذهب ضحية الحادث أربعة رجال وأمرأة من القتلى وعدد كبير من الجرحى ، وقد أثار الحادث استنكار الأحزاب والصحافة الوطنية[٤٣].

أعلنت الحكومة الإحكام العرفية في الخامس عشر من آيار ١٩٤٨ ، في جميع انحاء العراق بحجة المحافظة على مؤخرة الجيش المشترك في الحرب الفلسطينية، فساد التعسف السياسي في البلد، وأصيبت الحركة الوطنية عامة بالأنتكاس وتزايد تدخل الحكومة في الانتخابات وقدم الحزب الوطني الديمقراطي مذكرة الى رئيس الوزراء أعلن فيها أن " **الأحكام العرفية أصبحت تستغل من قبل بعض السلطات الحكومية المحلية لتهديد بعض المرشحين لمنعهم من ترشيح أنفسهم او يتم أحالتهم الى المحاكم أمام المجلس العرفي العسكري لمعاقبتهم**"، وعدل بالفعل بعض الذين ينون ترشيح أنفسهم ليحال بينهم وبين الترشيح[٤٤].

دفع أزدياد التدخل في الأنتخابات واستغلال الأحكام العرفية لمصلحة مرشحي الحكومة ، حزب الأستقلال على سحب ممثليه من الوزارة قبل ايام قليلة من انتهاء الأنتخابات ، فقد قدم محمد مهدي كبة استقالته من وزارة التموين[٤٥]. وكان قد سبقه الى الاستقالة داود الحيدري وزير الشؤون الأجتماعية احتجاجاً على تدخل موظفي الأدارة وتصرفاتهم الكيفية في شؤون الأنتخابات[٤٦].

انتهت الأنتخابات النيابية في الخامس عشر من حزيران ١٩٤٨ ، وفازت الأحزاب السياسية المعارضة ببعض المقاعد. فحصل حزب الأستقلال على أربعة مقاعد نيابية[٤٧]، وحصل الحزب الوطني الديمقراطي على ثلاثة مقاعد نيابية[٤٨]. وعقد المجلس الجديد اجتماعاً غير اعتيادي في حزيران ١٩٤٨ ، وأستعرض خطاب العرش سياسة الحكومة في المجالين الداخلي والخارجي والموقف من القضية الفلسطينية وقدم السيد محمد الصدر استقالته من الحكومة في السادس عشر من حزيران بعد أنتهاء الأنتخابات مباشرةً ، فقبل الأستقالة في الثالث من حزيران ١٩٤٨، وبذلك أنتهت مهمة وزارة السيد محمد الصدر التي أستمرت حوالي خمسة أشهر[٤٩].

وفاته :

توفي السيد محمد الصدر في بغداد في الثالث من نيسان عام ١٩٥٦[٥٠]، عن عمر ناهز الثلاث وسبعين عاماً فخلفه في منصبه كعضو في مجلس الأعيان السيد محمد صادق الصدر[٥١]الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس التميز الشرعي الجعفري[٥٢].

وكان لوفاته صدى أليماً في الأوساط العراقية فأبنه توفيق السويدي قائلاً :" كان المرحوم الصدر ، من العناصر الرزينة المعتدلة في التفكير والعمل وقد قام في مختلف أدواره السياسية بما يؤكد هذه الصفات الممتازة فيه ، فعرف بكونه رجلاً عطوفاً يحب الخير ويعمل له ويسعى الى التفاهم حتى مع العناصر المفرطة في التفكير السياسي والأجتماعي[٥٣].

ورثاه الشعراء فقال محمد رضا شريف الدين :

صدر الندى خلا فأين محمد؟ هيهات يملأ جانبيه سيد
يامن فقدنا واحداً في دهره إنا فقدنا عالماً بك يسعد
إنا فقدنا فيك جامع حيّنا سيّان منّا مؤمن أو ملحد

كما قال جميل أحمد الكاظمي :

ياحامليه رويداً تحت محمله على الرؤوس فقد حملتم البطلا
ما كان أثقله يوم الرحيل هدى والمجد والفضل في أعواده ثقلا[٥٤]

الخاتمة :

من خلال دراسة شخصية السيد محمد الصدر نستنتج ما يأتي:

١ـ كان للسيد محمد الصدر دوراً كبيراً في مجلس الأعيان وكان لمكانته الدينية دور في ذلك، إذ أنتخب رئيساً للمجلس ونهض بأعباء الرئاسة على أثر وفاة رئيسه الأول يوسف السويدي عام ١٩٢٩، وبقي في منصبه حتى السابع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٣٧ ، ثم من الثالث والعشرين من كانون الأول عام ١٩٣٧ إلى كانون الأول عام ١٩٤٢ ومن السابع من شباط عام ١٩٥٣ إلى نهاية تشرين الثاني عام ١٩٥٥ ، وكان له موقف متميز من حادثة الفرهود ١٩٤١ ، فضلاً عن مواقفه السياسية فيما يخص السياسة الخارجية للعراق مع نجد والحجاز وفلسطين .

٢ـ أصبح رئيساً للوزارة التي شكلها في التاسع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٤٨، عقب أستقالة صالح جبر الذي وقع معاهدة بورتسموث مع وزير الخارجية البريطاني بيفن ، وشهدت وزارته أحداثاً مهمة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فعلى الصعيد الأول شهد العراق مظاهرات صاخبة جراء عقد المعاهدة فما كان على الوزارة الا أن ترفض المعاهدة . وتعطل مجلس الأمة لمدة خمسين يوماً والسماح بأصدار الصحف المعطلة ، كما شهدت الوزارة قيامها بأنتخابات المجلس النيابي من أوائل شهر نيسان حتى الخامس عشر من حزيران عام ١٩٤٨، التي تخللتها صراعات سياسية بين الأحزاب وتصاعد الحركات العشائرية ، فما كان على الوزارة الا أن أعلنت الأحكام العرفية في جميع أنحاء العراق ، إذ استغلت هذه الظروف من قبل الحكومة لزيادة التدخل في الأنتخابات لصالح مرشحيها . والذي شهدته الوزارة على الصعيد الخارجي مشروع تقسيم فلسطين فأستجاب الصدر لمطالب المتظاهرين في أرسال قوات عراقية إلى فلسطين من أجل أنقاذها من الصهاينة والوقوف بوجه قرار تقسيم فلسطين.

٣ـ كان السيد محمد الصدر محل تقدير الناس وأحترامهم ، وقد تعرض لتعسف السلطات البريطانية لكنه لم يهاون على ما يؤمن به من أفكار ومواقف سياسية ، بل أزداد إيماناً بضرورة الأصلاح والديمقراطية . فظل طوال حياته يتأجج حماساً ووطنية ، فضلاً من أنه كان سياسياً واقعياً سلك في عمله السياسي مسلكاً معتدلاً بعيداً عن التطرف والانحياز، وتوفيقياً نال احترام جميع السياسيين بمختلف طبقاتهم وانتماءاتهم وعلى هذا الأساس تم اختياره ليرأس الوزارة في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٨.

الهوامش :

* نشر هذا البحث في مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة ميسان، العدد السابع، السنة ٢٠١٠ ، ص ص ٦٦-٨١.

١ـ مجلس الأعيان يتألف من ٢٠ عضواً يعينهم الملك ويقبل أستقالتهم من مناصبهم ، وهذا يعني توقيعه المنفرد على الأرادة الملكية بالتعيين . ولكن ممارسة الملك لهذا الحق لم تكن كذلك تماماً ، فهو وأن احتفظ بحقه الأساسي في تعينهم الا أنه اشرك الوزارة في ممارسة هذا الحق ، ومن أمتيازات رئيس مجلس الأعيان ، ترؤس أجتماعات مجلس الأمة (الاعيان والنواب) ليؤدي الملك امام المجلس يمين المحافظة على الدستور واستقلال البلاد اثر تبوئه العرش . ولمجلس الأعيان بالأشتراك مع مجلس النواب ، تعيين وصي على العرش اذا لم يعين الملك وصياً على العرش ، وكذلك لمجلس الأعيان بالأشتراك مع مجلس النواب ، ان يمنع الملك من ان يتولى عرشاًخارج العراق الا بعد موافقتهما .

للمزيد من التفاصيل ، أنظر: محمد رشيد عباس ، مجلس الأعيان العراقي ١٩٢٥ـ ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية(أبن رشد) بجامعة بغداد ، ١٩٩٨..

٢ـ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٢، ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٨، ص,٦

٣ـ توفيق السويدي ، وجوه عراقية عبر التاريخ ، لندن ، رياض الريس للنشر ، ١٩٨٨، ص,٤١

٤ـ د.ك.و، الوحدة الثقافية ، الديوان الملكي ، الملفة ١٣٩، وثائق مجلس الأعيان ، و٩٣،ص٢٥٠؛ الملفة ١٣٩، النظام الداخلي لمجلس الأعيان وتعديلاته ١٩٢٥ـ ١٩٤٤المادة (٦٤) والمادة (٦٥) ، و(٨٠) ، ص١٠١؛ الملفة ٣٩،النظام الداخلي لمجلس الأعيان ١٩٥٧ ، المادة ٧٣ والمادة ٧٤، و٩٠، ص,١٤٠

٥ـ محمد رشيد عباس ، المصدر السابق ، ص,٤٨

٦ـ المصدر نفسه ، ص,٤٨

٧ـ د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، الديوان الملكي ، الملفة ١٣٩، النظام الداخلي لمجلس الأعيان لعام ١٩٢٥ وتعديلاته المادة ٦٤ ، و٨١، ص,١٠٣

٨ـ محمد رشيد عباس ، المصدر السابق ، ص ص ٤٩ـ ,٥٠

٩ـ المصدر نفسه، ص,٥٥

١٠ـ جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ـ ١٩٥٣، النجف ، مطبعة النعمان ، ١٩٧٦ ، ص,٦٩

١١ـ للمزيد من التفاصيل حول أحداث الفرهود واسبابها المباشرة وغير المباشرة انظر: صادق حسن السوداني ، النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٥٢، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٠، ص ص ١٢٩ـ ,١٣٢

١٢ـ رشيد خيون ، رحيل مير بصري وخضوري : خسارة بغداد وخسارتهما ، الشرق الأوسط ، "صحيفة عربية" العدد ٩٩٠٤، ٩ كانون الثاني ,٢٠٠٦

١٣ـ عبد الرزاق الهلالي ، قال لي هؤلاء ، بغداد ، شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة ، ١٩٩٠ ، ص١٨٩.

١٤ـ عبد المجيد كامل عبد اللطيف ، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٤٥ـ ١٩٥٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب بجامعة بغداد ، ١٩٨٣، ص,١٩٢

١٥ـ محمد رشيد عباس ، المصدر السابق ، ص,٥٦

١٦ـ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ،ج٧، ص,٥

١٧ـ للمزيد من التفاصيل عن العلاقات العراقية السعودية ، أنظر: صادق حسن السوداني ، العلاقات العراقية السعودية ١٩٢١ـ ١٩٣١، بغداد ١٩٧٥ ؛ منسي شرموط محمد ، العلاقات العراقية السعودية ١٩٣٢ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب بجامعة بغداد ، ,١٩٨٤

١٨ـ محمد رشيد عباس ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩٨ـ ,٢٩٩

١٩ـ صالح جبر: ولد في الناصرية عام ١٨٩٥، أنتقل الى بغداد وأسندت اليه وزارة المعارف عام ١٩٣٣.عين وزيراً للعدلية في وزارة حكمت سليمان عام ١٩٣٦، تولى وزارة الشؤون الاجتماعية في الوزارة السعيدية الخامسة عام ١٩٤٠ . عين وزيراً للمالية عام ١٩٤٢، وأصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية وكالة عام ١٩٤٧، وقع في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ ، معاهدة بورتسموث مع بريطانيا . أشترك في وزارة توفيق السويدي الثالثة وزيراً للداخلية ١٩٥٠، توفي في بغداد عام ١٩٥٧ .

للمزيد من التفاصيل ، أنظر : فاطمة صادق عباس السعدي ، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية بالجامعة المستنصرية ، ,٢٠٠٥

٢٠ـ معاهدة بورتسموث : وقعت هذه المعاهدة في ١٩٤٨/١/١٥ على متن الباخرة (فكتوري) الراسية في ميناء بورتسموث في بريطانيا ، بين العراق وبريطانيا وتألفت من سبع مواد، مع ملحق مكون من عشر مواد متشعبة الى فقرات .

للمزيد من التفاصيل، أنظر: فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية ـ البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ـ١٩٤٨، بغداد ، ١٩٧٧، ص ص ٣٩٣ـ,٤٤٣

٢١ـ الحزب الوطني الديمقراطي ، سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر ـ بيفن ودور الحزب الديمقراطي فيها ، بغداد ، مطبعة الأهالي ،١٩٦٠، ص,٢٨

٢٢ـ عبد الأمير هادي العكام ، وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ وأهميتها في الحركة الوطنية العراقية ، بغداد ، ١٩٧٨، ص ص ٢٢٦ـ ٢٣١؛ محمود شبيب ، وثبة في العراق وسقوط صالح جبر ، بغداد ، ١٩٨٨، ص ص ١١٤ـ ١٣٨,
٢٣ـ جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٤٥٩,
٢٤ـ ارشد العمري : ولد في الموصل عام ١٨٨٨، اشترك في وزارة علي جودت الايوبي وزيرا للأقتصاد و المواصلات عام ١٩٣٤. وكان من مؤسسي جمعية الهلال الأحمر العراقية عام ١٩٣٢، عين وزيراً للخارجية ووكيلاً لوزير التموين في وزارة حمدي الباجةجي الأولى عام ١٩٤٤، وشكل وزارته الأولى في ١حزيران عام ١٩٤٦ ، توفي في بغداد عام ١٩٧٨ .
للمزيد من التفاصيل، أنظر: منهل اسماعيل العلي بك، ارشد العمري ١٨٨٨ـ١٩٧٨دراسة تاريخية في دوره الأداري والسياسي والعسكري، الموصل ، مطبعة دار ابن الأثير ، ٢٠٠٦,
٢٥ـ صوت الأحرار "صحيفة عراقية" ، العدد ٤٦٦، ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨,
٢٦ـ محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨ ـ ١٩٥٨، ط١،بيروت،دار الطليعة ، ١٩٦٥،ص٢٣٤,
٢٧ـ عبد العزيز القصاب ، مذكرات عبد العزيز القصاب ،ط١،بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،٢٠٠٧،ص٣٢٠,
٢٨ـ ضمت الوزارة كلاً من جميل المدفعي وزيراً للداخلية ، حمدي الباجةجي وزيراً للخارجية ، ارشد العمري وزيراً للدفاع ، عمر نظمي وزيراً للعدلية ، مصطفى العمري وزيراً للأقتصاد ، محمد رضا الشبيبي وزيراً للمعارف ، نجيب الراوي وزيراً للشؤون الأجتماعية ، صادق البصام وزيراً للمالية ، محمد مهدي كبة وزيراً للتموين ، جلال بابان وزيراً للمواصلات والاشغال ، بالأضافة الى ثلاثة وزراء بلا وزارة هم نصرت الفارسي وداود الحيدري ومحمد الحبيب .
للمزيد من التفاصيل ، أنظر : جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٤٦٠,
٢٩ـ محمد مهدي كبة ، المصدر السابق ، ص٤٦٠,
٣٠ـ المصدر نفسه ، ص٢٣٨,
٣١ـ محمد مهدي كبة، المصدر السابق ، ص٢٤٧,
٣٢ـ جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٤٦٢,
٣٣ـ الشعب ، صحيفة عراقية، العدد ٩٩٥، ٥ شباط ١٩٤٨,
٣٤ـ جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ٤٧٤,
٣٥ـ نوري عبد الرزاق حسين ، تيارات سياسية في الحركة الوطنية ، القاهرة ، المؤسسة القومية ،د.ت،ص ص ١٠٩ـ ١١٢,
٣٦ـ جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٤٧٥,
٣٧ـ صلاح العقاد ، قضية فلسطين الرحلة الحرجة ، ١٩٤٥ـ١٩٥٦، القاهرة ، المطبعة الفنية الحديثة ، ١٩٦٨،ص٥١,
٣٨ـ المصدر نفسه ، ص٥٢,
٣٩ـ جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٤٨٢,
٤٠ـ محمد مهدي كبة ، المصدر السابق ، ص ص ٢٦٠ـ ٢٦٢,
٤١ـ الحوادث ، صحيفة عراقية، العدد ١٦٤٤، ٨آذار ١٩٤٨,
٤٢ـ جعفر عباس حميدي، المصدر السابق ، ص٤٨٦,
٤٣ـ العصور، صحيفة عراقية، العدد ٣، ٢٣ نيسان ١٩٤٨,
٤٤ـ د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، الديوان الملكي ، الملفة ٠٥/١٠ ؛ شكوى الحزب الوطني الديمقراطي حول قضية الانتخابات ١٩٤٨,
٤٥ـ محمد مهدي كبة ، المصدر السابق ، ص ص ٢٥٢ـ ٢٥٣,
٤٦ـ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ،ج٧،ص ص ٣١٨ـ ٣١٩,
٤٧ـ ثلاثة في بغداد ، ونوابها هم : محمد مهدي كبة وداود السعدي واسماعيل الغانم ، وواحد في سامراء هو فائق السامرائي .
للمزيد من التفاصيل ، أنظر: محمد مهدي كبة ، المصدر السابق ، ص٢٥٣,
٤٨ـ اثنان في بغداد ، هما : حسين جميل وخدوري خدوري ، وواحد في الموصل هو محمد حديد .
للمزيد من التفاصيل، أنظر: فاضل حسين ، تاريخ الوطني الديمقراطي ١٩٤٦ـ ١٩٥٨، بغداد،مطبعة الشعب ، ١٩٦٣، ص٢٣١,
٤٩ـ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧، ص٣٢٨,
٥٠ـ د.ك.و، الحدة الوثائقية ، الديوان الملكي ، وثائق مجلس الأعيان ، الملفة ١٨٤/ ٣٣٢١، قانون تخصيص راتب تقاعدي لعائلة السيد محمد الصدر ،و٢،ص١؛ الوقائع العراقية، "صحيفة" ، العدد ٣٨٠٤،١٢حزيران ١٩٥٦,
٥١ـ محمد صادق الصدر : ولد في الكاظمية علام ١٩٠٩ ، توفي والده وعمره ثلاث سنوات فنشأ في كنف عمه السيد حسين وابن عمه السيد محمد الصدر .عيين عضواً في مجلس التميز الشرعي الجعفري عام ١٩٣٥، وتقلد رئاسة المجلس ١٩٤٧، حتى اختياره عضواً في مجلس الأعيان عام ١٩٥٦، حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، توفي في بغداد ١٩٩٩ .
للمزيد من التفاصيل ،أنظر: مير بصري ، اعلام السياسة في العراق ، ج٢، ص٥٨٧,

٥٢ـ د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، الديوان الملكي ، وثائق مجلس الأعيان ، الملفة ٣٣٢١/٢٠٦، محمد صادق الصدر ، و١، ص,٣
٥٣ـ مير بصري ،اعلام السياسة في العراق ،ج١،ص,١٣١
٥٤ـ المصدر نفسه ، ص١٣٢.

المصادر والمراجع :
اولاً : الوثائق غير المنشورة

١. د.ك.و، الحدة الوثائقية ، الديوان الملكي ، وثائق مجلس الأعيان ، الملفة ١٨٤/ ٣٣٢١، قانون تخصيص راتب تقاعدي لعائلة السيد محمد الصدر.
٢. د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، الديوان الملكي ، الملفة ٠٥/١٠ ؛ شكوى الحزب الوطني الديمقراطي حول قضية الانتخابات ١٩٤٨.
٣. د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، الديوان الملكي ، الملفة ١٣٩، النظام الداخلي لمجلس الأعيان لعام ١٩٢٥ وتعديلاته المادة ٦٤.
٤. د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، الديوان الملكي ، وثائق مجلس الأعيان ، الملفة ٣٣٢١/٢٠٦، محمد صادق الصدر.
٥. الملفة ١٣٩، النظام الداخلي لمجلس الأعيان وتعديلاته ١٩٢٥ـ ١٩٤٤المادة (٦٤) والمادة (٦٥).
٦. الملفة ٣٩،النظام الداخلي لمجلس الأعيان ١٩٥٧ ، المادة ٧٣ والمادة ٧٤.
٧.

ثانياً : الرسائل والاطاريح الجامعية

١. عبد المجيد كامل عبد اللطيف ، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٤٥ـ ١٩٥٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب بجامعة بغداد ، ١٩٨٣.
٢. فاطمة صادق عباس السعدي ، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية بالجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥.
٣. محمد رشيد عباس ، مجلس الأعيان العراقي ١٩٢٥ـ ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية(أبن رشد) بجامعة بغداد ، ١٩٩٨.
٤. منسي شرموط محمد ، العلاقات العراقية السعودية ١٩٣٢ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب بجامعة بغداد ، ١٩٨٤.

ثالثاً: الكتب العربية والمترجمة

١. ألحزب الوطني الديمقراطي ، سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر ـ بيفن ودور الحزب الديمقراطي فيها ، بغداد ، مطبعة الأهالي ،١٩٦٠.
٢. توفيق السويدي ، وجوه عراقية عبر التاريخ ، لندن ، رياض الريس للنشر ، ١٩٨٨.
٣. جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ـ ١٩٥٣، النجف ، مطبعة النعمان ، ١٩٧٦.
٤. صادق حسن السوداني ، العلاقات العراقية السعودية ١٩٢١ـ ١٩٣١، بغداد ١٩٧٥.
٥. ـــــــ ، النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٥٢، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٠.
٦. صلاح العقاد ، قضية فلسطين الرحلة الحرجة ، ١٩٤٥ـ١٩٥٦، القاهرة ، المطبعة الفنيو الحديثة ، ١٩٦٨.
٧. عبد الأمير هادي العكام ، وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ وأهميتها في الحركة الوطنية العراقية ، بغداد ، ١٩٧٨.

٨. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٢، ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٨.
٩. عبد العزيز القصاب ، مذكرات عبد العزيز القصاب ،ط١،بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،٢٠٠٧.
١٠. فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية ـ البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ـ١٩٤٨، بغداد ، ١٩٧٧.
١١.فاضل حسين ، تاريخ الوطني الديمقراطي ١٩٤٦ـ ١٩٥٨، بغداد،مطبعة الشعب ، ١٩٦٣.
١٢.محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨ ـ ١٩٥٨، ط١،بيروت،دار الطليعة ، ١٩٦٥.
١٣. محمود شبيب ، وثبة في العراق وسقوط صالح جبر ، بغداد ، ١٩٨٨.
١٤.منهل اسماعيل العلي بك، ارشد العمري ١٨٨٨ـ١٩٧٨دراسة تاريخية في دوره الأداري والسياسي والعسكري، الموصل ، مطبعة دار ابن الأثير ، ٢٠٠٦.
١٥.نوري عبد الرزاق حسين ، تيارات سياسية في الحركة الوطنية ، القاهرة ، المؤسسة القومية ،د.ت.

رابعاً: الصحف

١. الحوادث ، صحيفة عراقية، العدد ١٦٤٤، ٨آذار ١٩٤٨.
٢. العصور، صحيفة عراقية، العدد ٣، ٢٣ نيسان ١٩٤٨.
٣. الوقائع العراقية، "صحيفة" ، العدد ١٢،٣٨٠٤حزيران ١٩٥٦.
٤. صوت الأحرار "صحيفة عراقية" ، العدد ٤٦٦، ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨.

خامساً: الدوريات

١. رشيد خيون ، رحيل مير بصري وخضوري : خسارة بغداد وخسارتهما ، الشرق الأوسط ، "صحيفة عربية" العدد ٩٩٠٤، ٩ كانون الثاني ٢٠٠٦.